**الرد على طلب المفوضية السامية لحقوق الإنسان الحصول على معلومات حول التدابير والسياسات المتخذة الرامية إلى ضمان حقوق الأشخاص وذي الإعاقة**

1. (أ) هل لدى بلدك قوانين أو سياسات أو خطط أو استراتيجيات أو إرشادات على أي مستوى من مستويات الحكومة تتعلق بزيادة الوعي حول الأشخاص ذوي الإعاقة ، وخاصة المبادرات من أجل:

* تعزيز احترام حقوق وكرامة الأشخاص ذوي الإعاقة .
* مكافحة الصور النمطية والتحيزات والممارسات الضارة المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة أو
* تعزيز الوعي بمساهمات الأشخاص ذوي الإعاقة؟
* أهتم المشرع البحريني بحماية الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من خلال مجموعة من التشريعات التي تراعي حقوق هذه الفئة من المجتمع البحريني، دون إغفال مساعي وزارة العمل والتنمية الإجتماعية وجهات حكومية أخرى ترعى هذه الفئة من خلال وضع خطط وإستراتيجيات متكاملة تستند إلى مجموعة من الدراسات حول أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في مملكة البحرين، بالإضافة إلى تنفيذ مجموعة من البرامج والمشاريع وتخصيص مراكز تخدم هذه الفئة من المجتمع، كما ويلعب القطاع الأهلي دوراً بارزاً في هذا المجال.
* من أبرز هذه الجهود، نورد لكم التالي:

**أولاً: القوانين والقرارات المنظمة لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة:**

* أهتمت مملكة البحرين بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووضعها في إطار قانوني، وتجلى ذلك من بإصدار قانون رقم (74) لسنة 2006 بشأن رعاية وتأهيل وتشغيل المعاقين إذ تراعي أحكام هذا القانون كل الجوانب المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما يعتبر الإطار القانوني الأساسي المنظم لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، ويوفر العديد من الضمانات المهمة في مجالات الرعاية والتأهيل والتشغيل، ويتضمن أيضاً العديد من المواد القانونية الخاصة بشؤون ذوي الإعاقة أهمها: تعريف الإعاقة، وشروط إنشاء معاهد التأهيل ودور الرعاية والإيواء والورش، والمخصصات المالية والتقاعدية لذوي الإعاقة والإعفاءات الضريبية على الأدوات والأجهزة التأهيلية والطبية والتعليمية، وشروط قبول ذوي الإعاقة في مراكز ومعاهد التأهيل، وتحديد نسبة لتشغيل ذوي الإعاقة، وإنشاء اللجنة العليا لشؤون ذوي الإعاقة وتحديد مهماتها، بالإضافة إلى أحكام أخرى تتعلق بتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة.
* ويعمل المشرع البحريني بصورة دائمة على مراجعة التشريعات السارية، وذلك بهدف مواكبتها مع المستجدات الأقليمية والدولية، لذا يتم حالياً مراجعة مواد هذا القانون من خلال (لجنة مراجعة وتطوير التشريعات) التي أنجزت المسودة الأولى للقانون، الذي من المتوقع عرضه على الجهات التشريعية لإقراره.
* وصادقت البحرين على إتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بموجب قانون رقم (22) لسنة 2011م، وبذلك أصبحت مواد هذه الإتفاقية جزءاً من القانون البحريني الراعي للمعاقين، وتمت المصادقة على هذه الإتفاقية حرصاً على منح ذوي الإعاقة المزيد من المكتسبات والحماية والعمل على المساواتهم مع الآخرين بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيز إحترام كرامتهم.
* وينظم قانون العمل في القطاع الأهلي الصادر بمرسوم رقم (36) لسنة 2012، تشغيل المعاقين في سوق العمل وضمان حمايتهم في مواقع العمل، والحرص على عدم التمييز بينهم وبين أقرانهم الموظفين. وصادقت مملكة البحرين أيضاً على عدد من اتفاقيات العمل الدولية والعربية التي تهتم بضمان الحقوق العمالية لذوي الإعاقة، إذ تُعنى هذه الإتفاقيات على وضع معايير دولية وعربية تلتزم الدول المُصدقة على بتنفيذ بنودها لضمان دمج هذه الطاقات البشرية واستثمارها في سوق العمل، ودمجهم في المجتمع أسوة ببقية المواطنيين، مع الحفاظ على سلامتهم في مواقع العمل.
* وحرصاً من المشرع على توفير جميع سبل العناية بأصحاب الإعاقة، تم منح الموظف أو العامل من ذوي الإعاقة، أو الذي يرعى معوقاً من أقربائه من الدرجة الأولى، وممن يثبت بشهادة صادرة عن اللجنة الطبية المختصة حاجته إلى رعاية خاصة، ساعتي راحة يومياً مدفوعتي الأجر، وقد وضع قرار رقم (80) لسنة 2018 شروط وضوابط منح ساعتي الراحة هذه.
* ويكفل الدستور البحريني تحقيق الضمان الإجتماعي اللازم للمواطنين في عدد من الحالات، من بينها العجز عن العمل، ومن هذا المنطلق يتم منح مخصص شهري لكل ذي إعاقة بحريني الجنسية مقيم ثبتت إعاقته بتقرير طبي وفق معايير حددها القرار رقم (24) لسنة 2008، وذلك بهدف توفير الدعم المالي وتوفير العيش الكريم.

**ثانياً: احترام حقوق وكرامة الأشخاص ذوي الإعاقة:**

* تبذل الحكومة الرشيدة كافة الجهود لتوفير سبل العيش الكريم ولجميع المواطنين، ومراعاةً للظروف الخاصة لذوي الإعاقة، يتم منحهم المزيد من الإهتمام والرعاية ليتمكنوا من ممارسة حياتهم اليومية بسهولة، ومن بين هذه الخدمات تقدم وزارة الإسكان بعض التجهيزات في الوحدة السكنية الممنوحة للمواطنين من ذوي الإعاقة، إذ يمكن للمستفيد من الوحدة السكنية التقدم إلى وزارة الإسكان بطلب تجهيز وحدته السكنية ببعض المواصفات التي تلائم الإعاقة لديه أو لدى أحد أفراد أسرته، وقد نظم هذا الإجراء **القانون** ر**قم 7 لسنة 2009.**
* تولي مملكة البحرين ممثلة بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية إهتماماً كبيراً بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة حيث تسعى جاهدةً لتوفير مجموعة واسعة ومتنوعة من الخدمات الاجتماعية والتأهيلية، وتسعى الوزارة إلى أن تكون هذه الخدمات على أعلى مستوى من الجودة والعمل على إعداد ذوي الإعاقة الإعداد السليم لكي يساهم في بناء المجتمع البحريني الحديث، وذلك من خلال مجموعة من المراكز التي تعمل على تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، ومن بينها:

1. **مركز عبدالله بن علي كانو لتشخيص وتقييم الإعاقة**: يعمل المركز على التقييم والتشخيص بإستخدام الإختبارات النفسية والذهنية وإعتماد نوع ودرجة الإعاقة، كما وقدم المركز خدمة التدريب المهني اللازم للأشخاص ذوي الإعاقة وتوفير فرص التدريب، وصرف المعينات والأجهزة التعويضية.
2. **مركز خدمات الأشخاص ذوي الإعاقة (لست وحدك)**: وهو مركز معني بتقديم أوجه الخدمات الرعائية والتأهيلية والمهنية للأشخاص ذوي الإعاقة بمختلف فئات إعاقتهم، وتقديم مجموعة مختلفة من الخدمات التي تلبي إحتياجاتهم اليومية والمعيشية كإيجاد وظائف تناسب قدراتهم وإمكانياتهم وتوفير التدريب المناسب لهم بالتنسيق مع المعاهد والشركات والمؤسسات كما يقوم بتوفير استشارات أسرية للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم وتلقي الشكاوي والعمل على إيجاد حلول مناسبة لها فضلاً عن صرف الأجهزة التعويضية والبطاقات التعريفية للأشخاص ذوي الإعاقة.
3. **مركز التأهيل الأكاديمي والمهني**: يقدم المركز العديد من الخدمات التأهيلية والتربوية والمهنية إلى فئات الأطفال والشباب من ذوي الإعاقة الذهنية من خلال وحدتين متخصصتين هما وحدة التأهيل الأكاديمي ووحدة التأهيل المهني.
4. **مركز الطفل للرعاية النهارية**.
5. مركز شيخان الفارسي للتخاطب الشامل.
6. مركز بنك البحرين والكويت للتأهيل
7. دار بنك البحرين الوطني لتأهيل الأطفال المعوقين.

* وتنفذ الوزارة مجموعة من البرامج الموجهة بشكل خاص إلى ذوي الإعاقة والتي تعمل على دمجهم في سوق العمل، وتحويلهم من طاقات كامنة إلى طاقات فاعلة في المجتمع، ويحقق لهم الإستقرار المادي والنفسي والإجتماعي، ومن بينها **برنامج "التمكين الوظيفي"**، والذي يعتبر من أبرز البرامج النموذجية الذي يعتمد عليها مركز خدمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتقوم فكرته على تدعيم عمليات توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة، من خلال تدريبهم لتطوير وتنمية قدراتهم وإكسابهم المهارات المختلفة ومساعدتهم على إيجاد فرص العمل الملائمة، ومتابعتهم 29 أسبوعاً في واقع العمل، ومساعدتهم على حل المشكلات التي قد تعترضهم. مما يمكنهم من تحرير طاقاتهم وإثبات ذواتهم كقوة فاعلة في مختلف المجالات. إذ يقوم الأخصائيين ومدربي التوظيف المعنيين بالبرنامج بالعديد من المهام منها التسجيل والتقييم لتحديد ميول وقدرات الأشخاص ذوي الإعاقة وتدريبهم والبحث عن شواغر تتناسب وإمكانياتهم فضلاً عن مرافقتهم لإجراء مقابلات التوظيف والمتابعة في واقع العمل، بالإضافة إلى العديد من المهام المتعلقة بإصدار إفادات التوظيف وتكريم الشركات وإعداد الخطابات للشركات والمؤسسات للحصول على شواغر، وإعداد التقارير والإحصاءات ذات العلاقة بمجال التوظيف.

**ثالثاً: الاستراتيجية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة:**

* تحقيقاً لمبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين البحرينيين بصورة عامة، وبهدف دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع البحريني، بادرت اللجنة العليا لرعاية شؤون ذوي الإعاقة، وبتعاون وثيق مع وزارة العمل والتنمية الإجتماعية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوضع إستراتيجية وطنية شاملة ومتكاملة تستند إلى مجموعة من الدراسات البحثية والميدانية حول أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة.
* وتطمح هذه الإستراتيجية إلى إيجاد مجتمع بحريني قائم على مبدأ الدمج يتمكن فيه المواطنون ذوو الإعاقة من ممارسة حقوقهم كافة بشكل عادل ومتكافئ، من خلال إستهداف الأشخاص ذوي الإعاقة وعائلاتهم وكل المهتمين بتقديم الخدمات لهم. وهي إذ تضع الشخص ذي الإعاقة في مركز اهتمامها فإنها تؤكد أن مسؤولية دمج الأشخاص ذوي الإعاقة تقع على عاتق المجتمع البحريني بقطاعاته كافة، الحكومية وغير الحكومية.
* وتغطي الإستراتيجية سبعة محاور رئيسية، هي:

1. **التشريعات**: يركز هذا المحور على تعزيز الإطار التشريعي بحيث يضمن تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم الكاملة وفق المعايير الدولية. وتتمثل أبرز المخرجات ضمن هذا المحور في تطوير آلية لتنفيذ الإتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى إصدار التشريعات الوطنية التي تتوافق مع هذه الإتفاقية، وتحديد آلية رصد ومتابعة أهداف الإستراتيجية الوطنية ومخرجاتها.
2. **الصحة والتأهيل**: يتناول هذا المحور البرامج والأنشطة التي من شأنها أن تضمن تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بمستوى صحي متكافئ، ودمجهم في كل البرامج الصحية. كما يتضمن عدداً كبيراً من المخرجات، أهمها إنشاء قسم أو إدارة تعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة في كل من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ووزارة الصحة، فضلاً عن إنشاء برنامج الوحدات المتنقلة للأشخاص ذوي الإعاقة والممول من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى إجراءات من شأنها تعزيز خدمات الدعم النفسي والإجتماعي والعلاج الوظيفي والأطراف الصناعية.
3. **التربية والتعليم**: يعمل هذا المحور على ضمان الحق في التعليم الدامج وتوفير فرص التعليم المستمر بشكل متكافئ للأشخاص ذوي الإعاقة. كما يتضمن إنشاء مدارس نموذجية لدمج الطلبة ذوي الإعاقة، بمَن فيهم الطلبة ذوي الإعاقة السمعية ضمن المدارس الرسمية، وتوفير الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة للحصول على فرص التعليم العالي.
4. **التمكين الاقتصادي**: يشمل إتخاذ الإجراءات اللازمة لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم من الحصول على فرص لتطوير مهاراتهم المهنية وفرص العمل والتوظيف. ويتضمن هذا المحور فتح مركز معني بتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة وتوظيفهم، والقيام بحملات توعية بشأن تشغيل هؤلاء الأشخاص، بالإضافة إلى وضع برنامج إقراضي خاص بهذه الشريحة بالتعاون مع بنك الأسرة.
5. **التمكين الإجتماعي وتمكين المرأة ذات الإعاقة**: يتضمن هذا المحور تطوير السياسات والبرامج التي تعمل على دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع، بما في ذلك تعزيز الرعاية الفردية وبرامج التأهيل المتخصصة والمشاركة في البرامج الرياضية والثقافية والترفيهية بما يشمل المرأة ذات الإعاقة. كما يشمل القيام بحملات توعية بشأن الدمج المجتمعي، ووضع برامج وطنية للدمج في مجالات الرياضة والثقافة والترفيه.
6. **سهولة الوصول إلى المباني والخدمات**: يتضمن هذا المحور تطوير السياسات والتشريعات اللازمة لتسهيل وصول ذوي الإعاقة إلى المرافق العامة، بما في ذلك وسائل المواصلات والحدائق وأماكن الترفيه والمباني والسكن، بالإضافة إلى تسهيل الحصول على الوسائل التكنولوجية المساعدة. أما أبرز المخرجات التي هدفت الإستراتيجية إلى تحقيقها فهي تطوير قانون تصميم شامل يتضمن معايير وطنية موحدة وشاملة في الأبنية والخدمات والمواصلات، بالإضافة إلى تنظيم نشاطات تضمن حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الوسائل التكنولوجية الحديثة.
7. **الإعلام والتوعية**: يتضمن هذا المحور الإجراءات التي تهدف إلى تعزيز السياسة الإعلامية للدولة بغرض تسليط الضوء على قضايا الإعاقة وتمكين الإعلاميين من التعامل معها بكفاءة، فضلًا عن تمكين ذوي الإعاقة من المهارات الإعلامية والتواصلية، وتدريب مقدمي الخدمات على التعامل مع هذه الشريحة في المجتمع. كما يتضمن العديد من الأنشطة والمخرجات، أهمها القيام بحملات توعية ودورات تدريبية للإعلاميين ولذوي الإعاقة، بالإضافة إلى دورات تدريبية في المجالات الفنية مثل الغناء والدراما والموسيقى.
8. **1-(ب) ما هي التحديات التي تواجه تنفيذ ما سبق؟**

* تضع مملكة البحرين عدد من الأهداف الاستراتيجية في مجال زيادة دمج الأشخاص ذوي الإعاقة بالمجتمع، وذلك من خلال عدد من الأهداف الهامة التي تعتبرها مملكة البحرين من التحديات الإيجابية التي تسعى لتحقيقها بصورة أكبر، منها ما يلي:

**أولاً: توظيف دور الإعلام بمختلف قنواته لتعزيز النظرة الإيجابية للشخص من ذوي الإعاقة:**

* تؤمن مملكة البحرين بدور الإعلام في تعزيز النظرة الإيجابية للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال زيادة تسليط الضوء على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مع ابراز إنجازات الموهوبين والمتميزين منهم، لذلك وضعت مملكة البحرين الدور الإعلامي نصب عينها، وذلك من خلال عدد من التوجهات الاستراتيجية، منها:

1. **بناء كادر إعلامي مؤهل لتعزيز المنهجية الاجتماعية والحقوقية للإعاقة**: حيث رحبت هيئة شؤون الإعلام بكل الخطوات الجادة تجاه إعداد كادر إعلامي متخصص في قضايا الإعاقة سواء من الكوادر التابعة للجهات الأخرى المختصة خارج الهيئة أو من خلال وضع برامج التدريب والتأهيل للكوادر العاملة أساساً داخل الهيئة.
2. **إيجاد كادر إعلامي من الأشخاص ذوي الإعاقة**: وجود كادر إعلامي من الأشخاص ذوي الإعاقة، يساهم في تعزيز قدرة الأشخاص ذوي الإعاقة على العمل والإبداع بنفس الدرجة المتوقعة من الشخص غير ذوي الإعاقة. ويساهم في إبراز صورة الشخص ذوي الإعاقة بشكل فاعل في المجال الإعلامي. وتسعى مملكة البحرين بالتنسيق مع هيئة شؤون الإعلام وهيئة الإذاعة والتلفزيون لاستقطاب وتدريب كادر إعلامي من مختلف فئات الإعاقة لإتاحة الفرصة للإعلاميين من ذوي الإعاقة للمشاركة في قضايا المجتمع سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو ترفيهية.
3. **إيجاد لجنة فرعية تنسيقية فاعلة لمتابعة برامج الإعلام والتوعية والإعاقة تساهم في العمل على:**

* إيجاد التمويل الحكومي اللازم لتنفيذ البرامج المرتبطة بها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة حكومية أو غير حكومية.
* استقطاب الدعم اللازم من القطاعات الاجتماعية ولاسيما من القطاع الخاص.
* رصد البرامج الإعلامية بشكل دوري ومستمر.
* تنفيذ الدراسات الميدانية والمسحية لقياس الوعي في المجتمعات حول قضايا الإعاقة.
* تنفيذ حملات وطنية مركز حول قضايا الإعاقة بالتعاون مع الجمعيات المختصة.
* إصدار المطويات والنشرات الخاصة بالتعاون مع الجمعيات المختصة.
* تمويل برامج التدريب للإعلاميين والأشخاص ذوي الإعاقة والجمعيات.
* التنسيق مع الوزارات والهيئات الوطنية لتنفيذ برامج تستهدف الأشخاص ذوي الإعاقة.
* تمويل برامج التوعية في الجمعيات المختصة وتنسيقها.
* إيجاد موقع الكتروني وطني لنشر المعلومات حول واقع الإعاقة في البحرين.

1. دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في البرامج الفنية مثل الدراما والمسرح والغناء والشعر والنثر.
2. **(أ) ما هي التدابير التشريعية والسياسية المتخذة لمعالجة جرائم الكراهية وخطاب الكراهية والممارسات الضارة ضد الأشخاص ذوي الإعاقة؟**

* المجتمع البحريني من المجتمعات المترابطة والمتكافلة، وينعكس هذا الامر على جميع الأمور الاجتماعية والحياتية، ولا يعاني المجتمع البحريني من ظاهرة الكراهية او التمييز خاصة وان الدستور البحرني بؤكد على هذا المبدأ في موادة التي تنص على ان "الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس او الأصل او اللغة او العقيدة او الدين" . ويتواصل هذا المبدأ فيشمل ذوي الإعاقة وغيرهم من فئات المجتمع ذات الاحتياجات الخاصة والظروف الاستثنائية، بل ان المجتمع قد جبل على مساعدة المستضعفين والمحتاجين.
* وقد سعى المشرع البحريني على وضع ضوابط لحماية ذوي الإعاقة، من خلال مواد قانون رعاية وتأهيل وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة، وقانون العمل في القطاع الأهلي، وقانون العقوبات، وغيرها من القوانين، بهدف الحماية وصون الحقوق في مختلف المواقع، ونورد بعض أوجه الحماية القانونية المكفولة لذوي الإعاقة بشكل خاص:

1. يقوم قسم التفتيش العمالي بوزارة العمل والتنمية الاجتاعية بالتفتيش على مواقع جميع مواقع العمل للتأكد انفاذ مواد قانون العمل لضمان سلامة العمال في مواقع العمل والتنفيذ السليم لمواد القانون، وفي هذا المجال يتم التأكد من التزام المنشآت التي يتشغل فيها ذوي الإعاقة من تنفيذ اشتراطات السلامة المناسبة لهذه الفئة وكذلك استلامهم لحقوقهم العمالية كاملة.
2. يغرم صاحب العمل الذي يرفض تشغيل ذوي الإعاقة دون عذر مقبول، ويجوز الزام المؤسسة بان تدفع للمعاق الذي تمتنع عن استخدامه مبلغاً يساوي الأجر المقرر أو التقديري للعمل أو الوظيفة التي رشح أو يصلح لها.
3. يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة وبغرامة لا تجاوز ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل شخص يلزم برعاية أحد الأشخاص المعاقين أياً كان مصدر هذا الإلزام ويهمل في القيام بواجباته أو في اتخاذ ما يلزم لتنفيذ هذه الواجبات. وتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تجاوز ثلاثة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين إذا ترتب على هذا الإهمال وفاة الشخص المعاق.
4. في حالة مخالفة مراكز أو دور أو معاهد تأهيل المعاقين غير التابعة للوزارة لأحكام قانون رعاية وتشغيل المعاقين، يكون للوزير إصدار قرار مسبب بوقف وإزالة أسباب المخالفة، فإذا لم يقم المركز أو الدار أو المعهد المخالف بتنفيذ هذا القرار المشار إليه خلال عشرة أيام من تاريخ إخطاره،  يكون للوزير إصدار قرار مسبب بوضع المركز أو الدار أو المعهد تحت إدارة وزارة التنمية الاجتماعية لمدة لا تجاوز ثلاثة أشهر أو  إلغاء الترخيص بحسب الأحوال، ولصاحب الشأن أن يطعن في القرار الصادر في شأنه أمام المحكمة الكبرى المدنية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار.

**3-(ب) على وجه الخصوص، هل هناك سبل أنصاف قانونية متاحة للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يلتمسون التعويض ؟ هل هناك أحكام قانونية لمعاقبة الجناة ، بما في ذلك من خلال القانون الجنائي؟ يرجى تقديم معلومات عن طلبهم في الممارسة [على سبيل المثال حالات الأشخاص المدانين بسبب جرائم الكراهية ضد الأشخاص ذوي الإعاقة]**

* لدى مملكة البحرين منظومةة قانونية متكاملة تحمي جميع فئات المجتمع وتصون حقوقهم دون تمميز، فيمكن لذوي الإعاقة او أي مواطن او مقيم التقاضي والمطالبة بالتعويضات اللازمة وذلك عن طريق القنوات القانونية والرسمية المعتمدة.
* ومثل ما اشرنا سابقاً، حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة مصانة في عدد من القوانين وليس فقط قانون رعاية وتأهيل المعاقين، بل تتعدد القوانين الراعية لهذه الفئة من المجتمع.

**3-(أ) ما هي الخطوات التي اتخذت لوضع معايير و / أو ممارسات جيدة بشأن تمثيل وتصوير الأشخاص ذوي الإعاقة في وسائط التواصل الاجتماعي، بما في ذلك المدونات وغيرها من التدابير [قانونية أو مشتركة في التنظيم أو ذاتية التنظيم]**

**3-(ب) بالإضافة إلى ذلك ، ما هو إطار العمل القانوني أو التدابير أو الممارسات الجيدة الموجودة لتنظيم وسائل التواصل الاجتماعي وفقًا للمادة 8 ومعايير حقوق الإنسان المتعلقة بحرية التعبير؟**

* تعمل مختلف الجهات الرسمية في مملكة البحرين على التصدي لمختلف أنواع الجرائم واتخاذ كل الإجراءات اللازمة للححد منها، من اجل حماية المجتمع والمحافظة على الأرواح والممتلكات، لذلك يتم تنفيذ استراتيجية امنية تأخذ بكل اساليب التقدم العلمي والتكنولوجي وتوظيفها في الكشف عن الجريمة وضبطها، وفي هذا الاطار يتم التعامل مع الجرائم الالكترونية التي أصبحت تشكل تهديداً للمجتمعات وتحديا للأجهزة المكافحة الأمنية، سواء كانت تتعلق بالمحتوى او وسائل تقنية المعلومات، ومن هنا جائت أهمية قانون رقم (60) لسنة 2014 بشأن جرائم تقنية المعلومات،

**4(أ)- يرجى تقديم معلومات عن وجود وتنفيذ البرامج والأنشطة ، بما في ذلك الأمثلة الناجحة للحملات المتعلقة بزيادة الوعي بالأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم ، ومكافحة المواقف السلبية بما في ذلك من خلال مبادرات:**

**التدريب ، بما في ذلك التثقيف في مجال حقوق الإنسان.**

**البحوث ، بما في ذلك الدراسات على الإدراك والمواقف .**

**المسوحات وجمع البيانات.**

**4(ب)- يرجى الإشارة إلى هدفهم ونطاقهم وأثرهم [بما في ذلك البيانات المتاحة] والشركاء والمشاركون ، وخاصة مشاركة ودور الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم وأي عوامل نجاح رئيسية.**

* حددت الاستراتيجية الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي إعاقة بعض المحاور الأساسية فيما يخص الإعلام والتوعية والتمكين الاجتماعي والتمكين الاقتصادي وجميعها محاور تعتمد سياسات وخطط وأنشطة تتجه نحو التركيز على التدريب وزيادة الوعي ومكافحة المواقف السلبية تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة.
* وانتهجت الاستراتجية مجموعة من المبادئ هي:

1. لقاءات حوارية مع الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم بالتعاون مع الجمعيات الممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة.
2. الدراسات والأبحاث والتقارير بالإضافة إلى توصيات المؤتمرات والاجتماعات السابقة.
3. الاستعانة بالخبراء لدراسة واقع الحال.
4. تشكيل فرق عمل متخصصة في كل محور من محاور الاستراتيجية بمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة وأهاليهم.
5. الزيارات الميدانية للمؤسسات والجمعيات.
6. اللقاءات مع المسؤولين وأصحاب القرار.
7. عرض مسودة الوثيقة النهائية على كافة الوزارات المعنية.
8. عقد لقاء تشاوري نهائي بمشاركة كافة الأطراف للاطلاع على المسودة النهائية.

**5- يرجى تقديم معلومات عن دور الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم، بما في ذلك الأطفال ذوو الإعاقة، في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم جميع التدابير المتعلقة بزيادة الوعي.**

* إن إذكاء الوعي والتوعية والتثقيف بقضايا الإعاقة مسؤولية مشتركة على عاتق جميع وزارات وهيئات المملكة، وأيضاً مختلف المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني، ومما لا شك فيه أن هناك جهوداً إعلامية كبيرة بذلت، وما زالت تبذل في مملكة البحرين، أدت إلى زيادة الاهتمام بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة.
* وتؤدي **وزارة شؤون الإعلام** بمختلف أجهزتها المرئية والمسموعة والمقروءة، دوراً بارزاً بفضل ما تمتلكه من تقنيات وقدرة واسعة على الوصول إلى فئات المجتمع كافة، بمختلف مستوياتهم الثقافية والفكرية والاجتماعية، وكونها الأكثر تأثيراً في الجمهور، والأقدر على نقل المعرفة ونشر الوعي والتثقيف، وتشكيل الرأي العام وإحداث التغيير.
* وتؤدي وزارة شؤون الإعلام دوراً مهماً في نشر الوعي والتثقيف المجتمعي حول شؤون وقضايا ذوي الإعاقة، وذلك عبر جميع المؤسسات الإعلامية بما في ذلك التلفزيون والإذاعة، ووسائل التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى وكالة أنباء البحرين. وقد عمد تلفزيون البحرين إلى وضع **لغة الإشارة** في جانب الشاشة منذ عام 2000 ، ويتم النظر حالياً في إمكان زيادة عدد البرامج التي تغطى بلغة الإشارة. كما تقوم الوزارة بتنظيم دورات تدريب لموظفيها من مقدمي ومعدي البرامج للتخاطب بلغة الإشارة من أجل تحقيق أقصى مستويات المهنية في إيصال الرسائل إلى الفئات المستهدفة من هذه البرامج أو الضيوف.
* ويغطي الإعلام المرئي العديد من برامج التثقيف الصحي وبرامج التوعية للحد من حوادث الطرق والحريق وحوادث بيئة العمل والمنزل، والتي بلا شك كان لها أثر بالغ في خفض نسبة التعرض للحوادث التي تتسبب في حدوث الإعاقات المختلفة.
* كما تذاع برامج تلفزيونية وإذاعية وصحفية حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وواجباتهم، ويتم استضافة عدد من المهتمين والناشطين من أطباء واختصاصيين في عدد من البرامج الأسبوعية لمناقشة قضايا الإعاقة بمختلف جوانبها، وأبرزها برنامج وثائقي يسجل إنجازات عدد من الموهوبين والمتفوقين من الأشخاص ذوي الإعاقة وخصوصاً في المجال الرياضي، بالإضافة إلى التغطيات الإخبارية لمعظم الأنشطة والفعاليات الخاصة بذوي الإعاقة.
* وينقل التلفزيون الفعاليات المرتبطة باليوم العالمي للإعاقة والمناسبات الخاصة بهذه الفئة عبر عدد من البرامج الحوارية في الإذاعة والتلفزيون، بالإضافة إلى التقارير الإخبارية، فيتم تسليط الضوء في كل مناسبة ممكنة لتغطية جميع النشاطات الخاصة ببرامج الأشخاص ذوي الإعاقة التي تقوم بها المؤسسات الحكومية والجمعيات الأهلية، كما يتم توفير مساحات إعلامية للجهات التي تقوم بالمبادرات وتنتج الأفلام ذات العلاقة.
* كذلك أفردت الإذاعة على مدى ثلاث سنوات، 2012 و2013 و2014، برنامجاً أسبوعياً متخصصاً لذوي الإعاقة بعنوان **"يداً بيد"**، يتناول جميع الأمور التوعوية المتعلقة بذوي الإعاقة من جميع النواحي بما في ذلك استضافة المختصين من الجانب الرسمي والأهلي وطرح المشكلات التي تواجهها الأسر وإيجاد الحلول لها وإبراز إبداعات ونشاطات ذوي الإعاقة، علماً بأن مقدمي البرامج من ذوي الإعاقة البصرية، وقد **حصل البرنامج على الجائزة الذهبية في فئة البرامج الأسرية في مهرجان الخليج للإذاعة والتلفزيون الرابع عشر الذي أقيم في مملكة البحرين خلال شهر مارس 2016 .**
* وفي عام 2015 قدمت الإذاعة برنامج **"موجودون"** تناولت حلقاته واقع الإعاقة ومفهومها ودور الأسرة في إيجاد بيئة أفضل لذوي الإعاقة، كذلك وضعت في خطتها للبرامج الرمضانية لعام 2016 **سهرة متخصصة بذوي الإعاقة** تم فيها إلقاء الضوء على إنجازات المعوقين والتجارب الأسرية الناجحة في هذا المجال. أما أبرز ما يتم تناوله في الإذاعة بهذا الشأن:
* الشخص ذو الإعاقة وصعوبات التعلم.
* كيف تكتشف الإعاقة.
* خدمات مركز الأطراف الصناعية ضمن برنامج "عالم الأسرة".
* تأهيل الأشخاص المصابين بشلل الأطفال.
* زراعة القوقعة.
* دور الطبيب في الوقاية والاكتشاف المبكر للإعاقة.
* تأهيل الأطفال ذوي الإعاقة السمعية.
* مناقشة العقد العربي للمعوقين.
* كذلك تقوم الصحافة بدور هام من خلال ما تتناوله بشكل مستمر من موضوعات وتغطيات توعوية وتثقيفية عن قضايا الإعاقة، وإفراد الموضوعات المتخصصة والمطالبة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وعرض مشكلاتهم المختلفة.
* ولا بد من الإشارة إلى الدور المهم الذي تؤديه **وزارة الصحة** منذ لحظة ولادة الطفل ذي الإعاقة، فقد ساهم قسم التثقيف الصحي في الوزارة بإصدار عدد من الكتيبات التي تتناول قضايا الوقاية والتشخيص والتأهيل للأشخاص ذوي الإعاقة. ويظهر دور الوزارة جلياً أيضاً من خلال مشاركة عدد من الأطباء والمختصين في إجراء الكثير من اللقاءات الإذاعية والتلفزيونية والصحفية، فضلًا عن المحاضرات والندوات التوعوية التي تقدمها في مختلف المؤسسات التعليمية والمراكز الاجتماعية.
* وقد ساهمت **اللجنة العليا لرعاية شؤون ذوي الإعاقة** من خلال توجهاتها الاستراتيجية في هذا الشأن إلى تأسيس لجنة فرعية تنسيقية فاعلة لمتابعة برامج الإعلام والتوعية والإعاقة **(لجنة العلاقات العامة والتوعية المجتمعية )،** والتي تتولى إعداد وتنفيذ النشاطات والبرامج الهادفة إلى توعية وتثقيف المجتمع البحريني في مجال الإعاقة، بالإضافة إلى إعداد الأدلة الإرشادية وتأمين التغطية الإعلامية لجميع النشاطات ولمشاريع اللجنة العليا، وإقامة ورش العمل لتثقيف الأجهزة الإعلامية حول قضايا الإعاقة.
* وقد سعت اللجنة العليا لرعاية شؤون ذوي الاعاقة وبالتعاون مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية والجهات ذات العلاقة، من خلال توجهاتها الاستراتيجية، إلى التوسع في بناء كادر إعلامي مؤهل لتعزيز المنهجية الاجتماعية والحقوقية للإعاقة من خلال إيجاد برنامج مستدام لبناء كادر إعلامي متعدد التخصصات يعمل على نشر المنهجية الاجتماعية والحقوقية للإعاقة والتوعية بها، من خلال التعاون الوثيق مع الجمعيات الممثلة لكافة فئات الإعاقة بهدف التوجه نحو بناء حملات مركزة للتوعية بحقوق الأشخاص المعوقين وتكثيف الجهود لتوحيد المصطلحات الخاصة بالإعاقة والتي تتوافق مع المنهجية الاجتماعية والحقوقية للإعاقة.
* كذلك تعمل اللجنة على تطوير كادر إعلامي من الأشخاص المعوقين عبر استقطاب وتدريب كادر إعلامي من ذوي الإعاقات المختلفة بالتعاون مع وزارتي شؤون الإعلام والتربية والتعليم والقطاع الخاص، وذلك بهدف بناء قيادات إعلامية من الأشخاص ذوي الإعاقة لإتاحة الفرصة لهم للمشاركة في قضايا المجتمع سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو ترفيهية.
* وثمة دور بارز **لكل من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ووزارة التربية والتعليم** في إذكاء الوعي وتثقيف المجتمع فيما يتعلق بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال **المؤتمرات وورش العمل والندوات والبرامج والفعاليات والأنشطة** التي تنظمانها بشكل مستمر ومكثف، فضلًا عن إعداد النشرات والكتيبات التثقيفية، بهدف بلورة الدور التنموي الفاعل لهذه الفئة والانتقال بها من دائرة الرعاية إلى دائرة الابتكار والإبداع، وتغيير الصورة المتخيلة عن الأشخاص ذوي الإعاقة بما يؤدي إلى الابتعاد عن الإقصاء والاتجاه إلى الإدماج في المجتمع.
* أما **الجمعيات والمنظمات الأهلية والخاصة العاملة في مجال الإعاقة**، فقد قطعت شوطاً كبيراً لتمكين أفرادها وكوادرها من اللغة الجماهيرية التي يمكن أن تسبك فيها أفكارها بالشكل الصحيح المقبول من المجتمع، وتقديم الخبر الصحيح لوسائل الإعلام وفق النظرة الاجتماعية الحقوقية إلى قضايا الإعاقة، متماشية بذلك مع الجهود التشريعية الكبيرة التي قادت إلى توقيع الاتفاقية الدولية بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ففي البحرين لدينا أكثر من **18 مؤسسة وجمعية** تعمل في هذا المجال، وتنظم الكثير من الفعاليات والنشاطات من أجل الاهتمام بشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة، والمطالبة بحقوقهم والتشديد عليها، فضلاً عن تنظيم الكثير من المؤتمرات وورش العمل والمحاضرات التوعوية.
* وفيما يتعلق بدمج ذوي الإعاقة في البرامج الفنية مثل المسرح والموسيقى، فقد تبوأت البحرين مكانة مرموقة في هذا المجال، ولم تألُ كل من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني جهداً في تنظيم مثل هذه البرامج، وأبرزها **جائزة ناصر بن حمد لإبداعات ذوي الإعاقة**، **وجائزة خالد بن حمد للمسرح الشبابي**، بالإضافة إلى **مشاركة المملكة في المهرجانات المسرحية الخليجية لذوي الإعاقة، والتي استضافتها المملكة بنسختها الثالثة**، وأيضاً **البرامج والفعاليات التي تنظمها المراكز الأهلية والجمعيات في الشعر والموسيقى والمسرح والأدب.**

**انتهــى**